الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليز (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ج) الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58656 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولى السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية (تابع) (A/C.2/64/L.9)

مشروع قرار عن أزمة الديون الخارجية

١ - **السيدة عثمان** (السودان): عرضت مشروع القرار A/C.2/64/L.9 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

٢ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يلتزم بمبادئ نظام التجارة الدولي وأنه اتخذ تدابير وإصلاحات اقتصادية متعددة تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد أنشأ بلده وزارة أُسندت إليها مهمة متابعة أعماله التحضيرية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومهمة إكمال مواءمة تشريعاته من أجل الاندماج في النظام التجاري الدولي، وبالإضافة إلى ذلك سن بلده قوانين جديدة صُممت لكفالة تشغيل الاقتصاد السوقي الاجتماعي. ومع ذلك، ما زالت رغبته الصادقة في عضوية منظمة التجارة العالمية تصطدم بمعارضة ذات دوافع سياسية من جانب دولة عضو في المنظمة ذات نفوذ خاص لإدراج طلب البلد المقدم منذ ثمان سنوات كبند للمناقشة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وينبغي بشكل قاطع ألا تسيَّس عملية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية على هذا النحو؛ وبدلا من ذلك، ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يمتثلوا إلى قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية، بما فيها القرار ١٨٤/٦٢ الذي يدعو إلى تيسير الانضمام لجميع البلدان النامية التي تطلب عضوية منظمة التجارة العالمية.

٣ - وأضاف أن تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/64/177) يتضمن معلومات عن بلد المتكلم، وهو البلد التي جرى تحديد الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة عليه في عام ٢٠٠٤ لمدة سنة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فُرض حظر يمنع شركات ومصارف الولايات المتحدة من التعامل مع المصارف السورية، مما قيد بشدة أعمالها التجارية الأجنبية. وكما ورد أيضا في التقرير، ظلت التدابير الاقتصادية الانفرادية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سارية في غزة، التي فضلا عن ذلك، تخضع لحصار كامل فرضته إسرائيل منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وقد أسفر ذلك عن تدهور اقتصادي شديد مما أدى إلى زيادة تفاقم أزمة إنسانية من جراء الحظر المفروض على مواد البناء والسلع الصناعية، وهو الأمر الذي أعاق التعمير والإنعاش.

٤ - ومضى يقول إن استمرار فرض هذه التدابير من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو يشكل انتهاكا للقانون الدولي ومبادئ التجارة الدولية. وهذا الأمر له آثار خطيرة على نظام التجارة الدولي، حيث أنه يزيد من تراجع الثقة في صلاحية هذا النظام ويدعو إلى التشكيك في التزام البلدان المتقدمة النمو بنظام مفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومنصف. وأضاف أن بلده يدين استخدام جميع هذه التدابير كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي، ويدعو إلى الامتثال التام لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٢.

٥ - **السيد خان** (باكستان): أحاط علما بصفة خاصة ببعض الملاحظات الهامة التي وردت في التقرير (A/64/177)؛

وهي التقلص الذي اتسمت به الأزمة في حجم التجارة الدولية بطريقة حادة ومتزامنة؛ وقلة توافر التمويل التجاري وارتفاع تكلفته؛ والبزوغ السريع للقومية الاقتصادية والمشاعر الحمائية، رغم أن هذه المشاعر لم تبلغ درجة الحمائية التي شوهدت في الكساد الكبير، والتي يجب تحاشيها.

٦ - وأضاف أنه بالرغم من تشكيل أفرقة وتحالفات مختلفة للتشاور والتفاوض حول اختتام جولة الدوحة، ترى باكستان أنه يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية المشاركة بصفة أساسية من خلال العمليات المتعددة الأطراف. وفي نهاية المطاف، فالمطلوب هو جدول أعمال إنمائي لجولة الدوحة يتسم بالدينامية والحيوية، وليس جدول أعمال جديد. وتقترح باكستان أنه يجب الانتهاء من طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق في تاريخ مبكر من عام ٢٠١٠، بما يتماشى مع خطة عمل تتسم بأطر زمنية يعقبها العمل في مجال الخدمات ومجالات أخرى.

٧ - ومضى يقول إن الغرض من الجوانب المتعلقة بالتنمية لجولة الدوحة هو نشر الرخاء على الجميع؛ ومنح كل فرد دور في العملية؛ وكفالة أن يكون لجميع الأطراف مصلحة في إقامة نظام تجاري مفتوح وعادل، وفي إجراء مفاوضات لتعزيز التنمية. ومع ذلك، فحالة الجمود الراهنة أضعفت النظام التجاري المتعدد الأطراف وهمّشت البلدان الفقيرة التي ضعفت فرصتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٨ - واستطرد قائلا إن حالة الجمود ليست في صالح العالمين المتقدم النمو والنامي، حيث أنهما مترابطان، كما أظهرت الأزمة العالمية. ويجب إطلاق العنان لإمكانات التجارة على نحو فوري وعادل لحماية وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. ولا تزال باكستان ملتزمة بجدول الأعمال الإنمائي لجولة الدوحة.

٩ - **السيد ماتينجي** (ملاوي): قال إن السياسة الاقتصادية لبلده قللت من التضخم وأسعار الفائدة وإن أسعار الصرف مستقرة لبعض الوقت، وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦ في المائة على الأقل طيلة السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، فقد تحقق هذا التقدم رغم وجود بيئة معادية للتنمية الاقتصادية. وقد انخفضت إيرادات ملاوي من التجارة الخارجية وكان العجز التجاري ضخما. ويعتمد اقتصاد البلد على عدد صغير من السلع الأساسية الزراعية المتأثرة بمعدلات التبادل التجاري المعاكسة والتي تخضع للأحوال الجوية.

١٠ - وأضاف أن ملاوي، بوصفها بلدا غير ساحلي يعتمد على قاعدة تصديرية ضيقة، فقد تضررت أيضا من جراء ارتفاع تكاليف النقل، مما جعل سلعها أقل قدرة على المنافسة. وقد عملت ملاوي على توسيع نطاق صادراتها وتنويعها، بما في ذلك عن طريق تطوير الهياكل الأساسية في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتأمل ملاوي في أن ييسر برنامج عمل ألماتي السبل التجارية للبلدان النامية غير الساحلية، بما فيها ملاوي. وبتقدم العولمة، تحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة لكي تصبح جزءا كاملا من الاقتصاد العالمي.

١١ - ومضى يقول إن ملاوي ترى أن تجارة الصادرات أمر أساسي لتحقيق التنمية والحد من الفقر. وترتكز استراتيجية النمو والتنمية في ملاوي على الاستعمال الكفء للقدرات الإنتاجية؛ والتوليد المباشر للثروة والقيمة، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والمعدنية للبلد هي الخطوات اللازمة، بدلا من نقل الرفاه.

١٢ - واستطرد قائلا إنه جرت مطالبة البلدان الصناعية بتقديم معونة أكبر من أجل التجارة إلى البلدان النامية لتمكينها من المنافسة الدولية. وإدارة المعونة بشكل جيد يمكن أن يسفر عن تغيير هائل.

١٣ - وأضاف أن جولة الدوحة يجب أن تستأنف في موعد مبكر وأن تختتم في وقت مناسب. ووقف المحادثات يحرم البلدان النامية من إمكانية الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالرغم من أن مجموعة البلدان الثمانية هي السبيل إلى استئناف المحادثات، فيلزم إجراء حوار حقيقي بين جميع الأطراف للوصول إلى اختتام ناجح.

١٤ - ومضى يقول إن ملاوي ترغب في أن تشهد نظاما اقتصاديا وتجاريا دوليا عادلا يمكنه تعزيز النمو والتنمية المستدامين في جميع البلدان النامية. ويجب حماية البلدان الضعيفة من الصدمات الخارجية التي تصيب التجارة. وللأونكتاد دور أساسي يضطلع به في هذا الصدد.

١٥ - **السيد زدروف** (بيلاروس): قال إنه يستحيل أن يتحقق النجاح في التجارة الدولية ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما لم يؤخذ في الحسبان بمسارات التنمية المختلفة للبلدان. واستعمال تدابير القسر الاقتصادي ذات الدوافع السياسية ضد البلدان الأخرى وعدم احترام تقاليدها وثقافاتها الوطنية لا يعرقل تنمية التجارة فحسب بل أيضا يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد يتعين على الأمم المتحدة أن تنفذ إجراءات محددة للقضاء على أهم الاختلالات في العلاقات التجارية الدولية وللتعجيل بإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وأضاف أنه في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل فاستمرار العمل كالمعتاد وإقصاء البلدان من الأنشطة التجارية سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل الموارد المتاحة للمجتمع الدولي للتغلب على الأزمة العالمية وإقامة أسس التنمية المستدامة في المستقبل. ولهذا كان من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يقوم المجتمع الدولي بالتقيد الصارم بمبادئ التجارة الحرة التي تمنع التدابير الحمائية في مختلف المجالات، بما فيها التجارة والاستثمار.

١٧ - ومضى يقول إن أحد المشاكل الهامة التي يواجهها المجتمع الدولي هي كيفية ضمان توفر موارد كافية للطاقة دون الإضرار بالبيئة أو التسبب في تغير المناخ. وبيلاروس على اقتناع بأن الحل يكمن في التقديم الواسع النطاق لتكنولوجيات تتضمن استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفي تعزيز الحوار الحكومي الدولي حول قضايا الطاقة داخل الأمم المتحدة. ومن شأن اتحاد نُهُج متسقة لضمان توفير موارد للطاقة وتحسين إمكانية الحصول على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة تيسير تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام.

١٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتوسع في تقديم ائتمان من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى البلدان المحتاجة، وتأييده للاقتراحات المعنية بوضع آليات ائتمانية جديدة تستهدف تقديم المساعدة الفعالة إلى البلدان ذات المشاكل المالية - بما فيها البلدان المتوسطة الدخل.

١٩ - **السيد محمد** (العراق): قال إنه إذا كان للتكامل أن يتحقق فلا بد من تغيير السياسات المالية والنقدية والتجارية، إلا أن درجة مرونة السياسات المحلية واتساقها مع التكامل الدولي يختلف من بلد إلى آخر. وقد لا يملك صنَّاع السياسات في البلدان النامية الأدوات اللازمة لتمكينهم من تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة. وعندما ترغب تلك البلدان في الانضمام إلى منظمة دولية، يطلب منها تطبيق معايير لا تملك التكنولوجيا اللازمة لتطبيقها في معظم الحالات، حيث أن البلدان المتقدمة تحتكر هذه التكنولوجيا. وبالتالي، فلتحقيق التكامل العالمي، من الأساسي توفير بيئة

مؤاتية ترتكز على أساس مبادئ الإنصاف والشفافية في التعامل بين بلدان الشمال والجنوب.

٢٠ - وأضاف أن المنافسة أمر حيوي لأي اقتصاد حر. والغرض النهائي من تنظيم المنافسة هو إمكانية الوصول إلى الأسواق التنافسية. وتقديم طرق إنتاج جديدة وتخفيض تكلفة الإنتاج واستخدام تكنولوجيا حديثة، أمور تؤدي إلى كفاءة الإنتاج والتوزيع واستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل، بحيث يجري إنتاج الكميات المطلوبة من البضائع ذات الجودة العالية بتكلفة منخفضة، وكل هذا يستدعي تنظيم المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

٢١ - ومضى يقول إن منظمة التجارة العالمية تكفل قدرا كبيرا من العدالة بين الأطراف المتفاوضة تحت مظلتها، ولكن الدول التي لم تصبح أعضاء بعد يجب أن تعقد اتفاقات تجارية ثنائية أثناء فترة الاستعداد للانضمام، التي قد تكون طويلة. ويمكن لمثل هذه الاتفاقات أن تضطلع بدور هام في بناء النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوفير قنوات تجارية جديدة للبلدان النامية. وتوفر هذه الاتفاقات أيضا فرصة للمسؤولين في تلك البلدان لاكتساب خبرة تفاوضية سريعة، ليس في مجال التجارة فحسب بل بالنسبة أيضا للمجالات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تقديم مزايا تتعلق بحرية اختيار الأسواق وعقد الاتفاقات وتحقيق الأهداف على وجه السرعة.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه قد يكون للتجارة الدولية أيضا دور أساسي في معالجة الأزمة المالية الحالية لأنه من غير المتوقع أن تنهار التجارة في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف مثلما حدث أثناء الكساد الكبير، حيث وعدت القواعد والضوابط الموجودة في هذا النظام والملزمة قانونا في إطار منظمة التجارة العالمية بدرجة من الاستقرار والتيقن.

٢٣ - وأضاف أنه ينبغي للعولمة أن تكون قوة إيجابية تعود بالنفع على جميع شعوب العالم؛ وكما هو عليه الحال الآن، فمنافع العولمة وتكاليفها موزعة على نحو غير متساو. ومن الأساسي تحقيق هدف إعلان الألفية المتمثل في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل وغير تمييزي ويرتكز على القانون ويمكن التنبؤ به. والانفتاح والشمول والشفافية والديمقراطية أمور هامة تمكن الدول الأعضاء من إدراك المصالح الحيوية لشعوبها. ويجب وضع نواحي قلق البلدان النامية في صميم النظام التجاري العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على التعريفات الجمركية والآليات التعويضية ذات الصلة.

٢٤ - **السيد عليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأزمة المالية أبطأت النمو الاقتصادي العالمي والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق من المهم جدا المحافظة على الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والامتناع عن استعمال التدابير الحمائية والحواجز التجارية.

٢٥ - وأضاف أن الاختتام المتوازن لجولة الدوحة الإنمائية سيسهم إسهاما كبيرا في التغلب على التدهور الاقتصادي وتنشيط التدفقات التجارية، حيث أن من شأنها أن تغرس الثقة في قطاع تجاري عالمي أكثر استقرار وقابلية للتنبؤ به. ولهذا يرغب وفد بلده في أن يشهد إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية التي ينبغي أن ترتكز على القضايا الموضوعية التي سبق أن جرى التوصل إلى اتفاق بشأنها. ويقدم الاتحاد الروسي المساعدة بالفعل على المضي قدما بهذه العملية من خلال مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي غضون ذلك، يواصل الاتحاد الروسي التفاوض حول انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، كما أنه يشارك أيضا في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء اتحاد جمركي مع بيلاروس وكازاخستان.

٢٦ - ومضى يقول إن الأونكتاد يضطلع بدور رئيسي في وضع مبادئ مشتركة من أجل سياسات التجارة والاستثمار، وفي إقامة حوار بين البلدان المتقدمة النمو والنامية حول قضايا تتعلق بالمساعدات الإنمائية. ومن المهم في هذا الصدد التأكيد على العمل المفيد الذي اضطلع به الأونكتاد لتعزيز إمكانات التجارة الخارجية للبلدان النامية ولإدماج تلك البلدان بشكل كامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٧ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يلاحظ بصفة خاصة ضرورة تنفيذ اتفاق أكرا الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد بغية مكافحة الحمائية التجارية وتوفير تدابير خاصة للحماية لأقل البلدان نموا وتوسيع نطاق التعاون الأقاليمي، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التي أنشأها الأونكتاد ستساعد أيضا على تنفيذ الولاية الإنمائية للمؤتمر.

٢٨ - **السيدة بارو** (كوبا): قالت إن وفد بلدها تقدم بنفس النقاط والمطالب المشروعة لسنوات، وبشكل أساسي تلك التي تشترك فيها جميع البلدان النامية. ورغم الوعود المقطوعة في كثير من المنتديات، لا يوجد بعد نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل ومنصف. وكشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عن الحاجة العاجلة إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بما فيه نظامه التجاري المتعدد الأطراف. وقد تركت الأزمة التجارة في حالة قاتمة، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية.

٢٩ - وأضافت أنه بالرغم من الزعم القائل بأن اختتام جولة الدوحة، مع تجديد الالتزام السياسي، هو الحل لمشاكل التجارة، فالأطراف المتقدمة النمو لا تتبنى مواقف مرنة لجعل ذلك ممكنا. ويعني الاختتام الناجح تحقيق الأهداف الإنمائية للجولة من خلال اتفاق متوازن ومنصف بشأن إمكانية وصول السلع الزراعية والصناعية إلى الأسواق، مع السماح بعدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما بحيث يمكن للبلدان النامية تنفيذ السياسات الداخلية. ولا بد أن تكون الاقتصادات الصغيرة والضعيفة قادرة على المشاركة بفعالية في التجارة العالمية.

٣٠ - ومضت تقول إنه في البداية جرى الاعتراف في جولة الدوحة بحاجة البلدان النامية إلى معاملة خاصة وتفضيلية ومرونة، إلى جانب ضمانات هامة توفرها آلية الضمانات الخاصة. وقد جرى تجاهل هذه الحاجة، إلى جانب شروط التجارة غير المتكافئة التي تؤثر على صادرات البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، جرت مناقشة مقاومة الحمائية، إلا أنه لم تجر مناقشة إلغاء الإعانات الزراعية الضخمة. ويجب ألا تكون هناك غوغائية أو معايير مزدوجة في مكافحة الحمائية حيث أن إعانات العالم المتقدم النمو تكلف البلدان النامية المصدرة للأغذية، التي تكون السلع الزراعية فيها أقل قدرة على المنافسة، أكثر من ٤٠ بليون دولار سنويا.

٣١ - واستطردت قائلة إنه نظرا لأن البلدان النامية لا يمكنها استخدام الإعانات في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تكون التعريفات الجمركية هي أداة السياسات الوحيدة المتاحة لها. ويجب تمكين تلك البلدان كذلك من تطبيق مجموعة من التدابير، بما فيها تحديد الحصص والمعاملة للمنتجات الحساسة.

٣٢ - وأضافت أن إنهاء الجولة سيعود بالنفع أساسا على العالم المتقدم النمو. ولهذا فمن الضروري العودة إلى الولايات الأصلية للدوحة. وترى كوبا أن الاستجابة إلى الأزمة الحالية تحتاج إلى آلية ضمان خاصة، واتفاق بشأن المنتجات الخاصة، وفعالية وصول السلع الحساسة مثل القطن والموز، والاهتمام بقضية تقلص المعاملات التفضيلية والمرونة لمنح

البلدان المستوردة للأغذية إمكانية الحصول على التمويل اللازم. ويجب أن تحمي الاتفاقات التي تعقد في المستقبل المنتجين من التنافس غير العادل مع صون الأمن الغذائي والتنمية.

٣٣ - **السيد طاغوري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التجارة الدولية قوة هائلة من أجل النمو والتنمية ومصدرا رئيسيا للإيرادات الوطنية يساعد على تمويل الجهود لمكافحة الفقر والجوع والمرض ويوفر فرص العمل ويشجع على التنويع وزيادة الإنتاج.

٣٤ - وأضاف أنه مع ذلك فالأزمة المالية أسفرت عن انخفاض الطلب، مما ضاعف الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. والواقع أنه في ظل النظام التجاري الدولي الحالي غير العادل، لا تتمكن هذه البلدان من تصدير منتجاتها بشكل مرض إلى الأسواق العالمية بسبب الحواجز الجمركية والحمائية التي تطبقها بعض الدول المتقدمة، وبخاصة في مجال الزراعة، مما يقيد المنافسة العادلة. وفي هذا السياق لاحظ الأونكتاد مع القلق أن هناك انخفاض في صادرات أفريقيا، فضلا عن انخفاض نصيبها من الصادرات العالمية. ويجب إيجاد حلول فعالة لمشكلة انخفاض التسهيلات التجارية للبلدان الأفريقية كما يجب زيادة الجهود المبذولة لمعالجة ضعف التجارة الداخلية بين البلدان الأفريقية. وأكد أهمية تحسين الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتحسين التعاون والتكامل الاقتصادي في أرجاء أفريقيا، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

٣٥ - وتساءل عن الوقت الذي يستغرقه الرد على طلب البلدان النامية بإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف وعادل ومتوازن يخدم مصالح الجميع ويساعد على تحقيق أهداف الألفية. وقال إنه يتطلع إلى انتهاء الجمود الحالي في مفاوضات الدوحة وإلى مظاهر المرونة والإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو من أجل تحقيق الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١، وهو وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم مفاوضات جولة الدوحة. وعدم القيام بذلك قد يشجع على المزيد من الحمائية الناجمة عن الأزمة المالية الحالية واللجوء إلى المبادرات التجارية الثنائية التي يكون للبلدان النامية قدرة تفاوضية ضئيلة فيها.

٣٦ - ومضى يقول إنه يجب تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية حيث سيمكنها ذلك من المشاركة في صياغة السياسات التجارية العالمية، وحل المشاكل الاقتصادية وكفالة التقيد بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية، مما يسرع بتخلصها من التهميش الاقتصادي. وأعرب عن أمل بلده في دعم أعضاء منظمة التجارة العالمية لإتمام انضمام البلد إلى المنظمة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل خطوة هامة صوب المشاركة الفعالة للبلدان النامية في التجارة العالمية. ويدلل ذلك على أهمية التوسع التجاري بين بلدان الجنوب من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتشجيع المؤسسات المالية للاستثمار المشترك في الموارد البشرية والطبيعية وكفالة تنويع المنتجات وجودتها.

٣٨ - وشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في معالجة طائفة عريضة من المشاكل التجارية والإنمائية، وشجع المتكلم الأونكتاد على مواصلة دراساته التي تستهدف إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق.

٣٩ - وأضاف أن بلده اتخذ خطوات لتحسين أدائه الاقتصادي عن طريق منح قروض ميسرة إلى المواطنين الذين

يرغبون في القيام بمشاريع إنتاجية أو مشاريع للخدمات. وقد افتتح بلده سوقا للأوراق المالية وشجع الاستثمار الأجنبي، وسن قوانين تقدم ضمانات وامتيازات وإعفاءات جمركية لهذا الغرض. وقد ألغي بلده مراقبة النقد الأجنبي وخفض الرسوم الجمركية على الواردات إلى حد كبير، كما خفض عدد الواردات المحظورة.

٤٠ - **السيدة جيرفاسي** (بيرو): قالت إنه بينما تضررت التجارة الدولية بشدة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فما زالت محركا هاما للنمو الاقتصادي العالمي. ومن الأساسي أن تستمر التدفقات التجارية بحيث يمكن لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، أن تحافظ على مستويات الدخل اللازمة لمكافحة الأزمة الحالية. وتحقيقا لهذه الغاية يتعين على المجتمع الدولي أن يقضي على جميع أشكال الحمائية ويؤكد من جديد النظام التجاري المتعدد الأطراف ويختتم جولة الدوحة الإنمائية بنجاح. وعلى الرغم من ترحيب وفد بلدها بالالتزامات التي قطعتها مجموعة العشرين في هذا الصدد مؤخرا، ليس بوسع الوفد إلا أن يلاحظ أن ١٧ من أعضاء المجموعة قد اتخذوا في واقع الأمر تدابير تحد من التجارة الدولية.

٤١ - وأضافت أنه مما لا شك فيه أن الأزمة أضرت بالتوقعات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية والمتوسطة الدخل على حد سواء. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدها أهمية التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين لبلدان مثل بيرو التي تقوم بتوسيع وتنويع أسواقها الخارجية من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية.

٤٢ - ومضت تقول إن بيرو، من جانبها، تنفذ استراتيجية للتجارة الداخلية والتنمية مصمَمة لتعزيز فوائد تحرير التجارة والاستثمار وترتيب الأولويات المتعلقة بذلك. وإذ تقوم بيرو بهذا، فهي تسعى إلى التعرف على أفضل الممارسات بحيث تكفل تقاسم جميع قطاعات المجتمع هذه الفوائد على قدم المساواة، مع التشديد بصفة خاصة عل المؤسسات والمزارعين الصغار والمتوسطي الحجم.

٤٣ - واستطردت قائلة إنه ينبغي لهذه الجهود أن تستكمل عن طريق التعاون الدولي الفعال بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. والأمم المتحدة، نظرا لطبيعتها الشاملة، مؤهلة بشكل فريد للاضطلاع بدور تيسيري في هذا الشأن.

٤٤ - **السيد أحمد** (السودان): قال إنه، كما جاء في تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/64/177)، يوجد تباطؤ حاد في سرعة التنمية في البلدان النامية كنتيجة للأزمة المالية والاقتصادية، مما شكل عبئا إضافيا على البلدان النامية، وتطلب منها بذل الجهود لدرء الآثار السلبية على البلدان الفقيرة. وفي هذا الصدد يدعم وفد بلده جهود الأمم المتحدة لتخفيف آثار الأزمة على البلدان النامية.

١٥ - وأضاف أن وفد بلده يعارض الحظرين الاقتصادي والتجاري اللذين يتنافيان مع مبادئ القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول ويخالفان كل من نص وروح الميثاق الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين الدول. وهذه الجزاءات تضر الأحوال المعيشية للسكان السودانيين وتخل بحقوق الإنسان لهم وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن إنهاء النزاع المسلح الذي تسببت فيه تلك القضايا.

٤٦ - ومضى يقول إنه مع ذلك فقد وجد وفد بلده في التأييد الذي حصل عليه من كوبا، عندما رفضت الجزاءات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية في جلسة من جلسات الجمعية العامة قبل يومين، مؤشرا واضحا على معارضة المجتمع الدولي القوية للتدابير الاقتصادية القسرية

الأحادية بصفة عامة. وفضلا عن ذلك، طالما يواجه المجتمع الدولي تحديات رئيسية مثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وما ينتج عنها من ازدياد في الفقر والبطالة، وسوء التغذية وعوائق تحقيق الأهداف الإنمائية، يعتبر وفد بلده أن فرض الجزاءات الاقتصادية والمالية والتجارية على البلدان الفقيرة إجراء غير مسؤول.

٤٧ - واستطرد قائلا إن القطاع الزراعي للسودان هام جدا لاقتصاد البلد حيث يشكل ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي ٥٥ في المائة من القوة العاملة ويوفر الغذاء لسكان الريف الذين يشكلون ٦٥ في المائة من إجمالي عدد السكان. وهذا يجعل من المحتم أن يندمج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي.

٤٨ - وأضاف أن بلده شارك في مفاوضات حول استيفاء معايير العضوية في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٤، إلا أنه برغم الجهود المضنية، ما زال يجري منع السودان من تحقيق هذا الهدف. وأعرب قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٠ عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في مجالات التفاوض التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، مما أدى إلى الإخلال بالمواعيد النهائية المنصوص عليها في قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وناشد المتكلم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لكي يبذلوا جهودا أكثر جدية لتيسير الانضمام غير المشروط للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا منها والبلدان الخارجة من النزاع. ويعارض وفد بلده تسييس إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤٩ - ومضى يقول إن هدف تحقيق نظام عادل للتجارة الدولية ينبغي أن يكون مسؤولية مشتركة في إطار تشاطر الالتزام بجعل النظام التجاري الدولي أكثر مؤاتاة للتنمية؛ ولجميع الدول وبخاصة الدول الكبيرة، مصلحة مشتركة في زيادة فرص التجارة مع البلدان النامية. ولهذا يدعو وفد بلده البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم مقترحات بنّاءة وطموحة تتماشى مع الالتزامات التي قطعتها في مختلف المحافل لإحراز تقدم في جميع مجالات التفاوض، وبخاصة بالنسبة لوصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق والخدمات المتصلة بالتجارة، وإلى معاملة البلدان النامية معاملة خاصة.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه مما لا شك فيه أن توفير البلدان المتقدمة النمو فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية، وكفالتها الشفافية والعدالة في التجارة العالمية، واتخاذها خطوات عملية لتيسير انضمام البلدان النامية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية هي أمور تؤدي إلى الوصول إلى تنمية حقيقية ومستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية على نحو أكثر فعالية.

٥١ - وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفد بلده للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتخفيف أثر الأزمات المتنوعة على البلدان النامية، وبخاصة الأضرار التي لحقت بالبلدان التي تعاني من تدابير اقتصادية قسرية أحادية، وكفالة الامتثال لمناشدات الجمعية العامة من أجل إلغاء هذه التدابير في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذه التدابير تشكل عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤدي إلى الفقر الدائم في نهاية المطاف.

٥٢ - **السيد النصر** (قطر): قال إن حركة رأس المال ينبغي أن تكون مصحوبة بحرية حركة التجارة والأشخاص الطبيعيين. والثغرة في مفاوضات جولة الدوحة أحبطت آمال البلدان النامية في تحقيق توازن بين وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق. ومن الضروري أن يتسم النظام التجاري الدولي بقدر أكبر من الشفافية والديمقراطية. وينبغي القضاء على الحمائية غير العادلة لصالح أسواق البلدان المتقدمة النمو ومساعدة البلدان النامية على بناء القدرات بغية تحقيق الأهداف الإنمائية التي رُسمت خطوطها العريضة في

برنامج عمل الدوحة. وأثنى المتكلم على الأونكتاد لإسهامه الإيجابي في مفاوضات جولة الدوحة، وحث على الإسراع بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥٣ - **السيد نيفيل** (أستراليا): قال إن بلده يلتزم بكفالة تشاطر الجميع فوائد التنمية الاقتصادية. وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية طريقة من أفضل طرق تحقيق هذا الهدف. ويمكن أن يساعد إصلاح التجارة البلدان النامية على التوصل إلى صفقة أفضل في التجارة العالمية وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٥٤ - وأضاف أنه من الضروري أن يبدي جميع المشاركين في جولة الدوحة الإنمائية قدرا أكبر من المرونة بغية تحقيق اختتام ناجح لها. والفرص التي قدمتها جولة الدوحة لمكافحة الحمائية وتحفيز النمو من خلال التجارة أهم من أن نخسرها، وبخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية الجارية.

٥٥ - ومضى يقول إن الفشل في اختتام جولة الدوحة سيشكل ضربة قاصمة للتنمية وإصلاح التجارة الزراعية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ووجود نظام تجاري عالمي يعمل بصورة سليمة شرط أساسي لانتشال ملايين الناس من الفقر. وأعرب عن أسف بلده الشديد لأن البلدان النامية لا تزال محرومة بسبب الإعانات التي تشوه التجارة والحواجز التي تعوق الوصول إلى الأسواق. وتقلل هذه التدابير من قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الزراعية العالمية وتسهم بشكل مباشر في استمرار فقرها.

٥٦ - واستطرد قائلا إن أستراليا أيدت بقوة مصالح البلدان النامية في جولة الدوحة الإنمائية وعملت عن كثب، من خلال مجموعة كيرنس، مع تلك البلدان لضمان إجراء إصلاحات حيوية للتجارة والزراعة. وواصلت أستراليا أيضا التشديد على وجوب تلقي البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية. وبترجمة هذا المبدأ إلى أحكام عملية تتسق مع برنامج الإصلاح الشامل ستتمكن منظمة التجارة العالمية من مواصلة دعم الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية للبلدان النامية.

٥٧ - **السيد أوفاليس سانتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه لا بد من وجود آليات للتغلب على التباينات والتفاوتات القائمة ووضع شروط منصفة وعادلة للتبادل التجاري. ورغم أن جولة الدوحة تركز من الناحية النظرية على التنمية، فالعالم المتقدم النمو لا يظهر أي إرادة للقيام بإجراء ملموس لتحقيقها. ولن يكفل تحرير التجارة وحده التنمية للجميع لأنه يتعين معالجة الظروف الخاصة معالجة منصفة. ويتعين الأخذ بنهج نقدي على نحو أكبر بالنسبة لعمليات منظمة التجارة العالمية. ومن الضروري وجود سياسات للمعاملة الخاصة والتفضيلية لمراعاة الظروف المعينة المطلوبة لجعل التجارة الدولية أداة من أجل التنمية.

٥٨ - وأضاف أنه بينما يجري تدعيم التنمية دعما لفظيا، يجري فرض نظام عالمي يرتكز على تحرير التجارة لا يأخذ في الحسبان بالتباينات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. والنظام الذي يرتكز على أساس المساواة في المعاملة ولا يراعي الفروق الهيكلية العميقة بين الدول هو نظام عديم الجدوى.

٥٩ - ومضى يقول إنه توجد حاجة لإجراء تغييرات في النظام التجاري الدولي بحيث يكون نظاما منصفا وعادلا. ويجب أن تكون البلدان النامية قادرة على حماية نفسها من الواردات التي يمكن أن تؤثر على الاقتصادات المحلية وتضر السياسات الإنمائية. وتشكل الامتيازات الواضحة والسياسات الحمائية للعالم المتقدم النمو عقبة في طريق التجارة الحرة.

٦٠ - واستطرد قائلا إنه يجب التأكيد على السمات الفريدة لاقتصاد بلده بصفته مستوردا صافيا للأغذية في المفاوضات الزراعية، وبصفته اقتصادا يتسم بعدم الاستقرار

إلى حد بعيد بسبب شدة اعتماده على الاتجار بالنفط والغاز في المحادثات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وقد شارك بلده بفعالية في جولة الدوحة وطلب من منظمة التجارة العالمية مراعاة ظروفه المعينة والنظر في منحه مركزا بصفته بلدا ضعيفا وشديد التأثر فيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

٦١ - وأضاف أن البلدان النامية قد شددت في الأونكتاد على أهمية المحافظة على مجال للسياسات الوطنية مقابل التوسع التجاري وتدفقات الاستثمار والهيكل المالي الدولي غير المتوازن وتنمية أعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والانشغال بالتنمية المستدامة. ويجب الإصغاء إلى البلدان النامية بحيث تبتعد المفاوضات التجارية عن النظرة الساذجة للأسواق الحرة وتتناول القضايا الحساسة، مثل البعد الإنمائي، التي قد تفضي إلى نظام اقتصادي دولي جديد.

٦٢ - واختتم كلامه قائلا إن مبادئ التكامل والتعاون والتضامن تساعد على توطيد نظام تجاري يتميز بالشفافية وعدم التمييز ويأخذ في الحسبان بالتباينات والمستويات المختلفة للتنمية والاستراتيجيات الفريدة لكل بلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.